



الدكتور
حازم رحاحلة
مديراً عاماً
للضمان
الاجتماعي

الضمان الأخبار

العدد الخامس

نشرة إخبارية - إلكترونية - شهرية (تشرين الأول - ٢٠١٨)

الصبيحي: أصحاب العمل
الخاضعون لأنظمة تقاعدية
إلزامية لا يخضعون للضمان
الإلزامي

خلود السقاف رئيساً
لصندوق استثمار أموال
الضمان

**الضمان تتسلم تقرير التقييم النهائي لجائزة الملك
عبد الله الثاني للتميز**



**اطلاق حساب
المؤسسة
الرسمي على
(تويتر)**

**الضمان الاجتماعي تتابع قضية عاملة محطة
المحروقات التي تعرضت للدهس**

الضمان تعصف ذهنياً حول واقع السلامة والصحة
المهنية في قطاع المطاعم والفنادق
(٣٣,٩) إصابة عمل لكل ألف مؤمن عليه أردني في
هذا القطاع

الراحلة مديراً عاماً للضمان الاجتماعي



قرّر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٢٠١٨/١٠/١ برئاسة رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز تعيين الدكتور حازم الراحلة مديراً عاماً للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

ويأتي تعيين الراحلة وفقاً لأحكام المادتين (٥/٦) و(٨) من نظام التعيين على الوظائف القيادية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٣م وتعديلاته، حيث حاز على أعلى نتيجة بين المرشّحين التسعة الذين تنافسوا لشغل المنصب، وذلك ضمن تقييم اللجنة الوزارية المشكّلة بموجب النظام التي قامت بمقابلة جميع المرشّحين.

والراحلة يحمل درجة الدكتوراة في الاقتصاد ولديه خبرة تصل إلى زهاء ١٨ سنة في كل من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وعدد من الوظائف القيادية والإشرافية لدى مجموعة من الدوائر الحكومية ذات العلاقة في دول مثل قطر والسعودية.

السقّاف رئيساً لصندوق استثمار أموال الضمان

كما قرّر مجلس الوزراء تعيين خلود محمد السقّاف رئيساً لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، بعد أن حازت على أعلى نتيجة في تقييم اللجنة الوزارية المشكّلة بموجب نظام التعيين على الوظائف القيادية، حيث قامت اللجنة الوزارية بمقابلة عشرة مرشّحين للمنصب.

وتحمل سقّاف درجة الماجستير في الاقتصاد والإحصاء، ولديها خبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في مجال العمل، وخبرة في وظائف قيادية وإشرافية لدى مؤسسات مثل البنك المركزي والبنك العربي ولجنة التأمينات الأردنية وغيرها.

وكان مجلس الوزراء قد أجرى خلال الفترة الماضية العديد من التعديلات على نظام التعيين على الوظائف القيادية لضمان المزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص والتنافس الحرّ بين المؤهلين لشغل الوظائف القيادية.-(بترا)



المدير العام الجديد في سطور..

إلى جانب ذلك، شارك الرحالة في العديد من اللجان والمبادرات الاستراتيجية الوطنية، حيث كان عضواً في اللجنة الفنية للاستراتيجية الوطنية للتشغيل ورئيساً للفريق الفني الاقتصادي لدى اللجنة الملكية لتقييم التخصصية في المملكة، وعضواً في مجلس إدارة صندوق المعونة الوطنية. وعلى الصعيد الخارجي، كان الدكتور الرحالة قبل عمله في هيئة المدن الاقتصادية، قد عمل خبيراً اقتصادياً لأكثر من عامين في وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة قطر، ومن قبلها مستشاراً اقتصادياً لدى الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية. تركزت خبرة الدكتور الرحالة خلال مسيرته العملية الداخلية والخارجية في مجالات السياسة المالية والتأمينات الاجتماعية وسياسات سوق العمل والتنمية الاقتصادية، وله العديد من المؤلفات والدراسات المنشورة في هذه المجالات.

يحمل الدكتور حازم الرحالة درجة الدكتوراه في الاقتصاد المالي مع مرتبة الشرف من جامعة دار مشنتات للعلوم والتكنولوجيا في ألمانيا. قبيل تعيينه في هذا الموقع، كان الدكتور الرحالة يعمل مديراً عاماً مساعداً للسياسات والأبحاث في هيئة المدن الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. مجالات عمله تنوعت على الصعيدين المحلي والخارجي، فعلى الصعيد المحلي عمل مدرساً في جامعة البلقاء التطبيقية ثم انتقل للعمل مستشاراً اقتصادياً في وزارة المالية ومنها التحق بمؤسسة الضمان الاجتماعي للعمل مديراً للدراسات والتطوير ومستشاراً اقتصادياً للمدير العام لنحو أربع سنوات عمل خلالها ضمن الفريق المكلف بدراسة وتعديل قانون الضمان الاجتماعي في المملكة، إضافة إلى عضويته في العديد من اللجان الاستشارية والإجرائية في المؤسسة.

الضمان تتابع قضية عاملة محطة المحروقات التي تعرضت للدهس

له خلال ذهابه لعمله أو عودته منه شريطة أن يكون ذلك بالشكل المعتاد أو أن يكون الطريق الذي سلكه مساراً مقبولاً للذهاب للعمل أو الإياب منه). وأضاف بأنه وفقاً للقانون الذي حدّد مزايا ومنافع تأمين إصابات العمل، فإن المؤسسة تلتزم بنفقات العناية الطبية للمؤمن عليه الذي تعرّض لإصابة عمل، كما تلتزم بصرف البدلات اليومية عن فترة تعطله عن العمل بسبب الإصابة، إضافة إلى رواتب العجز والتعويضات في حال نجم عن الإصابة عجز بنسبة معينة وذلك وفقاً لما تقرره اللجنة الطبية في الضمان، علماً بأن قانون الضمان لا يميّز بين مؤمن عليه أردني ومؤمن عليه غير أردني للاستفادة من هذه المزايا، مشيراً أن المؤمن عليها المذكورة ستحصل على كامل حقوقها عن هذا التأمين في حال اعتمدت المؤسسة الحادث إصابة عمل، بالرغم من أنها لا تحمل رقماً وطنياً. وشدّد الصبيحي على أهمية التزام أصحاب العمل بشمول كل من يلتحق بالعمل لديهم بالضمان وبأجورهم الحقيقية ومنذ اليوم الأول لالتحاقهم بالعمل وفقاً لأحكام قانون الضمان، لما يشكله ذلك من حماية اجتماعية للعامل ولا سيما في حال تعرضه لحوادث وإصابات العمل.

صرّح مدير المركز الإعلامي والناطق باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي بأن المؤسسة تتابع باهتمام بالغ قضية السيدة يسرى الدويك التي تعمل لدى إحدى محطات المحروقات، والتي تعرّضت لحادثة دهس قبل أيام، وتم تداول موضوعها في وسائل الإعلام، وترقد الآن على سرير الشفاء. وأضاف بأنه تمّ التحقق من التزام شركة محطة المحروقات التي تعمل لديها بشمولها بالضمان وفقاً لأجرها المعتمد في الشركة، حيث تبين أنها التحقت بالعمل لدى الشركة بتاريخ ٢٠١٨/٧/٣، وتم شمولها بالضمان اعتباراً من ٢٠١٨/٧/١ وفقاً للقانون، حيث يغطّي تأمين إصابات العمل الذي تطبّقه المؤسسة العامل منذ اليوم الأول لالتحاقه بالعمل. وأكد الصبيحي بأن المؤسسة ستقوم بالتحقق من مدى انطباق مفهوم إصابة العمل على الحادثة التي تعرضت لها المؤمن عليها المذكورة بعد إبلاغ المؤسسة رسمياً بالحادثة من قبل جهة العمل أو من ذويها، بحيث إذا وقع الحادث أثناء عودتها من مكان عملها إلى منزلها وفقاً للتعريف القانوني لإصابة العمل، حيث عرّف قانون الضمان إصابة العمل بأنها: (الإصابة بأحد أمراض المهنة أو الإصابة الناشئة عن حادث وقع للمؤمن عليه أثناء تأديته لعمله أو بسببه بما في ذلك كل حادث يقع

الضمان تتسلم تقرير التقييم النهائي لجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز



القادمة. وأضاف الياسين أن مؤسسة الضمان تواكب الحداثة والتقدم لتطوير الخدمة المقدمة لجمهورها، مشيراً إلى أن المؤسسة تقوم بإجراء تقييم ذاتي للخدمة المقدمة، والقيام بدراسة رضا متلقي الخدمة بهدف الوصول إلى احتياجات وتطلعات جمهورها.

بدوره أشار المساعد للفروع رئيس فريق الجائزة في المؤسسة عبد ربه الحباشنة إلى أن مؤسسة الضمان حرصت على تطوير خدماتها وتنويعها واستحداث مباني جديدة توائم احتياجات وتوقعات متلقي الخدمة، مبيناً أن المؤسسة قامت بمراجعة تقرير الجائزة السابقة والعمل على تحسين نقاط الضعف فيها والتركيز على نقاط القوة.

ويذكر أن جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز تعمل على افرز النتائج من خلال ستة معايير أساسية وهي: معيار القيادة، ومعيار التخطيط الاستراتيجي، ومعيار الأفراد، ومعيار الشركاء والموارد، ومعيار العمليات والخدمات، ومعيار نتائج متلقي الخدمة. وتسعى المؤسسة دائماً إلى الارتقاء بدورها من خلال مستوى الخدمات المقدمة للمؤمن عليهم ورسالتها الاجتماعية وانجاح توجهاتها بما ينعكس إيجاباً على مصالح المؤمن عليهم وحقوقهم وإيلاء خدمة الجمهور الدرجة العالية من الأهمية.

تسلم مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالوكالة محمد عودة ياسين تقرير التقييم النهائي لجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز بعد فوز المؤسسة ببرونزية جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز لتمييز الأداء الحكومي والشفافية وحصولها على المرتبة الأولى للدورة الثامنة ٢٠١٦-٢٠١٧ عن قطاع التنمية المحلية والاجتماعية ومكافحة الفقر على مستوى المؤسسات والوزارات الحكومية المشاركة بالجائزة.

وأشاد الدكتور إبراهيم الروابدة المدير التنفيذي لمركز الملك عبد الله الثاني للتميز خلال زيارته للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالمستوى المتقدم الذي حققته المؤسسة، مضيفاً أن الجائزة تسعى إلى الارتقاء بمستوى أداء المؤسسات والوزارات الحكومية منذ نشأتها عام ٢٠٠٢ بتوجيهات ملكية سامية لتجسد المفهوم الحضاري للخدمة المدنية ولتحفيز العاملين فيها على رفع مستواها وتجذير الشفافية في ميادينها، وأن تعكس الوزارات والمؤسسات صورة الأردن المشرقة لكافة المتعاملين معه، ضمن معايير موحدة مستقاة من الرؤية السامية بالتحديث ومتفقة مع النماذج العالمية للتميز بالأداء.

من جانبه عبر المدير العام محمد عودة ياسين عن شكره الموصول لمركز الملك عبد الله الثاني للتميز، مستعرضاً الجوانب الفنية والإدارية التي طرأت على تطوير عمل مؤسسة الضمان وأبرز جوانب التميز التي أهلتها للحصول على الجائزة، مؤكداً على استمرار المؤسسة بالمشاركة في الجائزة في السنوات

الضمان تعصف ذهنياً حول واقع السلامة والصحة المهنية في قطاع المطاعم والفنادق (٣٣,٩) إصابة عمل لكل ألف مؤمن عليه أردني في هذا القطاع



الجهات ذات العلاقة.

وقال مدير المركز الإعلامي موسى الصبيحي خلال افتتاحه الجلسة مندوباً عن مدير عام المؤسسة إننا في مؤسسة الضمان لا نزال ننظر باهتمام بالغ إلى أوضاع السلامة والصحة المهنية في منشآت الأعمال، وفي مختلف القطاعات ولكن تركيزنا واهتمامنا أكبر في القطاعات التي يتكرر فيها وقوع حوادث العمل وترتفع فيها معدلات إصاباته ومنها قطاعات الصناعات التحويلية، والإنشاءات، والمطاعم والفنادق.

وأكد على أهمية تكاتف جميع الجهود الرسمية والأهلية والعمالية والنقابية والغرف الصناعية والتجارية والقطاعات التعليمية للمساهمة في بناء ثقافة سلامة وصحة مهنية في مجتمعنا الأردني فهذه الجهات تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية للمساهمة بهذه الجهود واقتراح ووضع الحلول ومعالجة المخاطر وتقليل الإصابات، ولا سيما في ضوء تجربة المؤسسة التي كشفت عن مؤشرات مرتفعة لحوادث وإصابات عمل في سوق العمل، تقلل إنتاجية الإنسان العامل، ولها تأثير بالغ على الاقتصاد الوطني بكلفها المباشرة وغير المباشرة، عدا عن آثارها المعنوية والنفسية السلبية على الأفراد والمؤسسات.

وأوضح الصبيحي بأن التزام المنشآت بتطبيق شروط ومعايير السلامة المهنية ينطوي على أهمية كبرى تتمثل بتحسين الامتثال لتشريعات السلامة والصحة المهنية المحلية، وانخفاض في المخاطر المهنية وحوادث العمل، وزيادة ثقة العاملين...

نظمت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي جلسة عصف ذهني حول (واقع السلامة والصحة المهنية في قطاع المطاعم والفنادق) للخروج بمقترحات وتوصيات من شأنها الوصول إلى توافقات وتفاهات مع كافة الأطراف ذات العلاقة لتعزيز حماية القوى العاملة وتشجيع المنشآت على الاهتمام بهذا المجال من خلال توفير كافة الوسائل التي تلزم في تأمين الحماية وتوفير بيئة عمل مريحة وآمنة للعاملين لديها، والاسهام في ترسيخ ثقافة السلامة والصحة المهنية في المجتمع، ورفع مستوى الوعي بقضايا السلامة المهنية لدى المجتمعات المحلية والمنشآت والأفراد.

وشارك في الجلسة ممثلون عن كافة الشركاء والأطراف المعنية بهذا القطاع وزارة العمل، ووزارة الصحة، ووزارة الصناعة والتجارة، وغرفة تجارة الأردن، وغرفة تجارة عمان، وغرفة صناعة الأردن، وغرفة صناعة عمان، واتحاد نقابات عمال الأردن، ونقابة أصحاب المطاعم والحلويات الأردنية، والنقابة العامة للعاملين في الصناعات الغذائية، والنقابة العامة لتجار المواد الغذائية، وجمعية المطاعم السياحية الأردنية، ومعهد السلامة والصحة المهنية، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء، وأمانة عمان الكبرى، والمركز الوطني لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، ومركز الفينيقي للدراسات، وأمانة عمان الكبرى، ومكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان، والمديرية العامة للدفاع المدني، ومشرفو السلامة والصحة المهنية في الفنادق والمطاعم الكبرى، وعدد من



وأضاف الصبيحي أن المؤسسة تسعى جاهدة من أجل أن يظل موضوع السلامة والصحة المهنية حاضراً في وسائل الإعلام، وموضع اهتمامها الدائم؛ لتحفيز كافة المنشآت الإنتاجية في ربوع الوطن على توفير كافة متطلبات وشروط السلامة والصحة المهنية للعاملين لديها، وصولاً إلى نتيجة «صفر» من حوادث العمل، وهو هدف ليس مستحيلًا، إذا توفرت لدينا الإرادة، وكنا مؤمنين بأهمية حماية الإنسان العامل والحفاظ على سلامته لكي يظل قادراً على العطاء والإنتاج، متمتعاً بظروف عمل صحية وأمنة. وبين أن عدد المطاعم يختلف تصنيفاتها في المملكة يُقدَّر بحوالي (٢٠ ألف) مطعم المسجَّل منها في الضمان حوالي (٥٠٪) فقط، وأن عدد العاملين في نفس القطاع يتراوح ما بين (١١٠-١٣٠) ألف عامل وعاملة يمثل المشمولون منهم بالضمان حوالي (٤٣ ألف) عامل بنسبة تصل إلى حوالي (٤٠٪) فقط. مضيفاً أن عدد الفنادق المصنَّفة (حسب النشرة الإحصائية لوزارة السياحة ٢٠١٨) بلغ ٥٨٠ فندقاً، وأن العدد الإجمالي للعاملين في قطاع الفنادق بلغ (١٩٦٥٩) عامل (الأردنيون منهم ١٧٥٦٧ بنسبة ٨٩٪).

وأكد الصبيحي أن تطبيق تأمين إصابات العمل في هذه القطاعات الحيوية سيوفَّر للعاملين الحماية منذ اليوم الأول لشمولهم بالضمان ويمكّنهم بالتالي من الاستفادة من المنافع التي يوفرها هذا التأمين للقوى العاملة من رعاية طبية للمصاب: وتشمل تكاليف العلاج ونفقات الانتقال من....

.. بإجراءات المنشأة لحمايتهم، بالإضافة إلى تحسين التأهب لحالات الطوارئ، وتحسين الانتاج والربحية، والمنافسة على جائزة التميز في السلامة والصحة المهنية التي تمنحها مؤسسة الضمان سنوياً للمنشآت المتميزة في هذا المجال. وبين بأن عقد مثل هذه الجلسات الحوارية حول واقع السلامة والصحة المهنية في قطاع المطاعم والفنادق يعتبر مهماً جداً للتجاوز حول القضايا والمشاكل التي تواجه هذا القطاع خصوصاً في مجال السلامة والصحة المهنية، والبحث عن الطرق المناسبة لإيجاد بيئة عمل أكثر أماناً للعاملين، وعن الدور الذي يمكن أن تقوم فيه كل جهة من الجهات المشاركة لتحقيق هذا الهدف.

وأشار بأن مؤسسة الضمان تُعدّ من أهم الجهات المعنية بإصابات العمل والسلامة المهنية؛ بصفتها الجهة الوحيدة التي تطبق تأمين إصابات العمل وتتولى تقديم العناية الطبية للمصابين من المؤمن عليهم والمنافع التأمينية من رواتب وتعويضات مرتبطة بهذا التأمين؛ لذا فهي معنية بوضع معايير واضحة ومحددة فيما يتعلق بإصابات العمل ومفاهيم السلامة المهنية الوقائية، ليس فقط لارتفاع كلفتها المادية، وإنما لأن المؤسسة معنية أساساً بضمان توفير أجواء صحية وسليمة داخل مواقع العمل؛ لأنها تتعامل مع أهم رأس مال وطني، ألا وهو الانسان العامل، ومن هنا يأتي التشديد على الالتزام بتشريعات الضمان في مجال إصابات العمل والسلامة المهنية.

أن يعاد النظر بالزيادة المقررة على اشتراكات إصابات العمل بعد مرور (١٢) شهراً على الأقل.

وكشف أن عدد إصابات العمل في قطاع المطاعم والفنادق وفقاً للتقرير التحليلي لإصابات العمل لعام ٢٠١٦ بلغ (١٢١٤) إصابة عمل بنسبة (١١٪) من إجمالي إصابات العمل المسجلة في الضمان لعام ٢٠١٦ وبالبلغة (١١٠٧٥) إصابة عمل لجميع القطاعات، وسجل هذا القطاع ثاني أعلى معدّل في وقوع إصابات العمل من حيث القطاعات الاقتصادية معدّل وقوع إصابات إصابات العمل بين الأردنيين العاملين في هذا القطاع ٣٣,٩ إصابة عمل لكل ألف مؤمن عليه أردني.

وخلصت جلسة العصف الذهني إلى مجموعة من التوصيات على النحو الآتي؛ الإجماع على ضرورة الامتثال للقانون بشمول كافة العاملين في قطاع المطاعم والفنادق بالضمان الاجتماعي وبأجورهم الحقيقية، وتكثيف زيارات الضمان على قطاع المطاعم والفنادق للتحقق من امتثالها لأحكام قانون الضمان وشمولها لكافة العاملين فيها بمظلة الضمان، العمل على إلحاق العاملين في هذا القطاع بدورات تدريبية حول السلامة والصحة المهنية في بيئة العمل، إلزام المؤسسات والمنشآت بتوفير تدابير السلامة والصحة المهنية للعاملين لديها، والتعاون بين جميع الأطراف ذات العلاقة مع مؤسسة الضمان الاجتماعي في موضوع التوعية وتثقيف منتسبيها والعاملين لديهم بالسلامة والصحة المهنية في القطاع، وتكثيف الورشات التوعوية وتوزيع المنشورات المتعلقة بقطاع المطاعم والفنادق.

...مكان العمل أو السكن إلى جهة العلاج والعكس كما تشمل الخدمات والتجهيزات الطبية والتأهيلية والبدلات اليومية بنسبة (٧٥٪) من أجر العامل المشمول على أساسه بالضمان عن كل يوم يتعطل فيه عن العمل بسبب الإصابة، وصرف الرواتب في حال كانت نسبة العجز الناتج عن الإصابة ٣٠٪ فأكثر، أو في حال الوفاة الناشئة عن الإصابة، وتخصيص التعويض في حال كانت نسبة العجز أقل من ٣٠٪. وأوضح أن إصابة العمل تُعرّف على أنها الإصابة بأحد أمراض المهنة الواردة في جدول الأمراض المهنية الملحق بقانون الضمان الاجتماعي، أو أي أمراض أخرى يقرر مجلس إدارة مؤسسة الضمان إضافتها لهذا الجدول، أو الإصابة الناجمة عن حادث وقع للمؤمن عليه أثناء تأديته لعمله أو بسببه بما في ذلك كل حادث يقع له خلال ذهابه لعمله أو عودته منه شريطة أن يكون ذلك بالشكل المعتاد أو أن يكون الطريق الذي سلكه مساراً مقبولاً للذهاب للعمل أو الإياب منه.

وأضاف نواجه مشكلة عدم امتثال أصحاب المطاعم لقانون الضمان الاجتماعي، بما يعرف بالتهرب من الشمول بالضمان أو ما يسمى بـ(ظاهرة التهرب التأميني) والتي تؤثر سلباً على مستوى الحماية والديمومة ومن صور عدم الامتثال؛ عدم شمول العاملين بالضمان، أو شمول جزء من العاملين فقط وترك البقية بلا ضمان، أو عدم الإفصاح عن الأجور الحقيقية للعاملين، وشمول العاملين على غير أجورهم الحقيقية، أو تحميل العامل كامل كلفة الاشتراك بالضمان، عدا عن عدم توفير بيئة سلامة وصحة مهنية ملائمة للعاملين، وهذا التهرب يؤثر سلباً على حماية العاملين ويحرمهم من الاستفادة من منافع ثانية في ظل تعرضه لحوادث واصابات العمل.

وقدم مدير إدارة اصابات العمل والسلامة المهنية فراس شطناوي شرحاً عن واقع اصابات العمل والسلامة المهنية في قطاع المطاعم والفنادق مبيناً أن الأسباب الجذرية لوقوع الحوادث تتمثل في ضعف التزام إدارات المنشآت بالسلامة والصحة المهنية، وعدم كفاءة التدريب بهذا الجانب في المنشآت، إضافة إلى ضعف الدور الرقابي للجهات المعنية في السلامة والصحة المهنية، وعدم وجود سياسة واضحة أو استراتيجية سلامة وصحة مهنية في الأردن.

وأضاف أن قانون الضمان الاجتماعي عزّز حماية الطبقة العاملة والحفاظ على سلامة العاملين بالزام المنشآت بتوفير متطلبات وشروط السلامة والصحة المهنية وأدواتها في مواقع العمل، ووضع عقوبات على المنشآت المخالفة تتمثل بزيادة نسبة اشتراكات تأمين إصابات العمل بحد أعلى يصل إلى (٤٪) بدلاً من (٢٪) من أجور العاملين المؤمن عليهم، على



رسالة الضمان

في السلامة والصحة المهنية / المطاعم والفنادق

يعتبر قطاع المطاعم والفنادق من أعلى القطاعات الاقتصادية في معدلات وقوع حوادث واصابات العمل.

الالتزام بمعايير السلامة والصحة المهنية يوفر بيئة عمل آمنة للعمال في مواقع عملهم ويساهم في الحد من وقوع اصابات العمل ويحسن الإنتاجية.

المركز الإعلامي

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

www.facebook.com/jordanssc

www.youtube.com/jordanssc

البريد الإلكتروني: webmaster@ssc.gov.jo
www.ssc.gov.jo

الهاتف: 00962 6 500 80 80
الهاتف: 0800 22025

الهاتف: 00962 6 550 18 80
الفاكس: 924031 عمان 11110 الأردن

الصبيحي: أصحاب العمل الخاضعون لأنظمة تقاعدية إلزامية لا يخضعون للضمان الإلزامي

وأضاف بأن مؤسسة الضمان بدأت مرحلة شمول أصحاب العمل إلزامياً بمظلتها في ٢٠١٥/١/١ حيث تمّ شمول حوالي ١٤٥٠٠ صاحب عمل فقط حتى الآن.

وبين الصبيحي بأن أصحاب العمل الخاضعين لأحكام أي أنظمة تقاعدية إلزامية أخرى مثل الأنظمة التقاعدية للنقابات المهنية لا يتم شمولهم ضمن هذه المرحلة بالضمان الإلزامي، وإنما يُتاح للأردنيين منهم فقط الاشتراك اختيارياً بالضمان كأفراد ويشملهم في هذه الحالة تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.



أوضح الناطق الرسمي باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي بأن قانون الضمان الاجتماعي ألزم أصحاب العمل العاملين في منشآتهم وكذلك العاملين لحسابهم الخاص والشركاء المتضامنين العاملين في منشآتهم بالشمول بالضمان، أسوةً بالعاملين لديهم وذلك من أجل توفير الحماية الاجتماعية لهم وتمكينهم من الاستفادة من المنافع التأمينية والتقاعدية التي تضمّنها قانون الضمان الاجتماعي، حيث تشملهم في هذه الحالة كافة التأمينات المطبّقة وهي: تأمين إصابات العمل، وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، وتأمين الأمومة، وتأمين التعطل عن العمل.

الضمان توزع حقائب مدرسية وقرطاسية في الشوبك

المحلي وشعوراً مع الأسر الفقيرة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة الراهنة، بالإضافة إلى تجسيدها لحالة التضامنية بين المؤسسات الوطنية والمجتمعات المحلية من خلال تقديم المساعدات لقاطني المناطق الأشد فقراً. يُذكر أن المؤسسة شكّلت فريقاً للمسؤولية المجتمعية يتولى تنفيذ أنشطة تطوعية في عدّة مجالات في المجتمع بالتعاون مع المركز الإعلامي في المؤسسة.

السرطان في مستشفى الملكة رانيا للأطفال في مدينة الحسين الطبية في. وأكدت المؤسسة أن هذه المبادرة تأتي كنوع من التكافل والمسؤولية المجتمعية للمؤسسة وموظفيها تجاه الطلبة الفقراء والمساهمة بتزويدهم بالحقائب وسد حاجتهم من القرطاسية لتخفيف الأعباء الحياتية عن كاهل ذويهم، وحرصاً منها على تجسيد معاني التعاون والتكافل بين أبناء المجتمع الواحد، واستجابة لحاجات المجتمع

نفّذت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من خلال فريق المسؤولية المجتمعية وبالتعاون مع مديرية التربية والتعليم للواء الشوبك وجمعية أجيال الشوبك التنموية مبادرة خيرية تطوعية لتوزيع «الحقائب المدرسية» تبرع ومبادرة من موظفيها، حيث قام فريق من المؤسسة بتوزيع حقائب مدرسية تتضمن جميع الأدوات القرطاسية على طلبة مدارس مختلفة في لواء الشوبك والأطفال من مرضى

«هل تعلم» ???

- ١- أن نسبة الاشتراكات التي تدفعها المنشأة في القطاع الخاص لشمول العامل بالضمان هي ٢١,٧٥٪ يتحمل منها صاحب العمل ١٤,٢٥٪ ويتحمل العامل ٧,٥٪ من الأجر الشهري الخاضع للضمان، من ضمنها نسبة اشتراكات بدل تأمين الأمومة التي يتحملها صاحب العمل و٥,٧٥٪ من أجور المؤمن عليهم العاملين لديه.
- ٢- أن من شروط استحقاق المؤمن عليها لبدل إجازة الأمومة أن تكون مشمولة بأحكام القانون لسته أشهر متصلة دون انقطاع على الأقل قبل بدء إجازة الأمومة وذلك من خلال عملها لدى منشأة بالقطاع الخاص، وأن تثبت الولادة بشهادة ولادة أو وفاة صادرة عن دائرة الأحوال المدنية.
- ٣- أنه يصرف للمؤمن عليها العاملة في القطاع الخاص في حال انطبقت عليها الشروط بدلا يعادل أجرها وفقاً لآخر أجر خاضع للاقتطاع عند بدء إجازة الأمومة، وذلك عن كامل مدة إجازة الأمومة المحددة في قانون العمل النافذ (حالياً ٧٠ يوماً).
- ٤- أن إجازة الأمومة الممنوحة للمؤمن عليها تعدّ مدة خدمة فعلية لغايات شمولها بأحكام قانون الضمان الاجتماعي، وبالتالي ملزمة المنشأة باستمرار شمولها بأحكام القانون خلال فترة إجازة الأمومة.

الضمان الاجتماعي تطلق حسابها الرسمي على (تويتر)



التواصل والتفاعل مع حساب المؤسسة على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) و (الفيس بوك) للتعرف على آخر الأخبار والمستجدات التي يشهدها الضمان، إضافةً إلى تلقي أسئلتهم واستفساراتهم حول مختلف قضايا الضمان التي تحظى باهتمام ومتابعة من قبل المؤسسة، كما ويتضمن الحساب أحدث البيانات والأخبار والتقارير التي تصدر عن المؤسسة، إضافة إلى الدراسات والإعلانات والحملات الإعلامية التي تطلقها، وكذلك الرسائل الإرشادية، والمواد التوعوية.

يُذكر أن هناك فريقاً من المركز الاعلامي بالمؤسسة يقوم بالإشراف على حساب المؤسسة على (تويتر) وصفحتها على الفيس بوك والتواصل مع الجمهور والإجابة على كافة أسئلتهم واستفساراتهم.

بالضمان والمجتمع بشكل عام، مؤكداً بأن هذه القناة التواصلية ستسمح لنا بفتح فضاءات لتبادل الرؤى والأفكار، وإتاحة المجال لأن نستمع لتساؤلات المواطنين مباشرةً وبأقصر وقت، مضيفاً أن مواقع التواصل بأدواتها العصرية تساعد على إعطاء مؤشر لمدى رضا الجمهور عن أي فعاليات أو مبادرات أو توجهات تصدر عن المؤسسة.

وأكد الصبيحي أن حساب المؤسسة على (تويتر) إلى جانب صفحتها على الفيس بوك سيعزز أيضاً تواصل المؤسسة مع المغتربين الأردنيين، ويأتي ذلك إيماناً من المؤسسة بأهمية التواصل مع هذه الفئة من أبناء الوطن، وحثهم على الاشتراك الاختياري، وتزويدهم بالمعلومات عن هذا الاشتراك، وكيفية تقديم طلبات الانتساب الاختياري.

ودعا الصبيحي كافة الجمهور الأردني المقيم داخل المملكة وخارجها إلى

أطلقت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي حسابها الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) باسم «المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي» وعلى الرابط

https://twitter.com/SSC_Jordan

ويأتي إطلاق هذا الحساب في إطار اهتمام المؤسسة بالتواصل المباشر مع جمهورها وتنفيذها برنامجاً متطوراً للتواصل الفعّال مع الجميع، ووضعهم بصورة المستجدات والتحديثات فيما يتعلق بقضايا الضمان الاجتماعي أولاً بأول، والاستفادة من وسائل الإعلام الحديثة في نشر الثقافة التأمينية بين جمهورها، وفتح قناة جديدة للحوار والتوعية، بشكل أكثر فاعلية.

وأشار مدير المركز الإعلامي الناطق الرسمي باسم المؤسسة موسى الصبيحي إلى أهمية استخدام وسائل الاتصال والإعلام الحديثة من أجل الوصول إلى مختلف قطاعات المشتركين

«الضمان» تستضيف ورشة عمل إقليمية حول «تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي ونظام الالتزام بتأديتها»



الخبرات المختلفة فيما بينها. وبين عودة أن هذه الورشة تناقش أفضل الخيارات المتاحة للقيام بتطبيق مبادئ (الإيسا) التوجيهية الخاصة بتحصيل الاشتراكات ونظام الالتزام بتأديتها، والصادرة عن الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي التي طُورت من قبل اللجان الفنية والأمانة العامة للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي بالتشاور مع خبراء ومنظمات دولية وأعضاء الجمعية في جميع أنحاء العالم وذلك بهدف معالجة الاختلالات وتطبيق نظام فعال وكفؤ لتحصيل الاشتراكات والالتزام بتأديتها، والوصول لحلول ناجحة للتغلب على المشاكل وتبادل الدروس المستفادة، وكذلك العمل على رفع مستوى وعي وكفاءة مؤسسات الضمان الاجتماعي والإدارات المسؤولة عن نظام الاشتراكات وأثر ذلك على الضمان الاجتماعي ككل.

وأشار مدير المكتب الإقليمي للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي للدول العربية الدكتور بسام الصبيحي إلى أن المكتب يحرص على تنظيم العديد من ورش العمل حول مختلف الموضوعات التي تخص قضايا التأمينات والضمان الاجتماعي والاشتراكات وسبل تأديتها بهدف تبادل الخبرات والتجارب بين مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية العربية مما ينعكس إيجاباً على تطوير الخدمات والإجراءات والآليات المتبعة لديها وبالتالي الارتقاء بعملها من خلال تبادل التجارب الناجحة والاطلاع عليها والاستفادة منها، مضيفاً بأن تبادل الخبرات والدراسات والمعلومات المتعلقة بالضمان لها دور فاعل في بناء قدرات هذه المؤسسات وزيادة فعاليتها.

انطلقت في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي فعاليات ورشة عمل إقليمية حول «تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي ونظام الالتزام بتأديتها» وذلك بالتعاون مع الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (ISSA) ومقرها جنيف وبالتنسيق مع مكتب ارتباط الدول العربية الذي تستضيفه المؤسسة والتابع للجمعية. وشارك في الورشة التي استمرت لمدة ثلاثة أيام خلال الفترة الواقعة ما بين ٤-٦/٩/٢٠١٨ إضافة إلى الأردن ممثلون عن هيئات الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية في كل من السعودية الكويت وسلطنة عُمان والسودان وليبيا وفلسطين وتونس، وتناقش الورشة عدة أوراق عمل يقدمها مجموعة من الخبراء العرب في مجال اشتراكات الضمان الاجتماعي ونظام الالتزام بتأديتها.

وقال مدير عام المؤسسة بالوكالة محمد عودة خلال افتتاحه للورشة إن عقد مثل هذه الورش الخاصة بتطبيق الأدلة الاستراتيجية للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بتحصيل الاشتراكات ونظام الالتزام بتأديتها يكتسب أهمية خاصة وذلك للارتباط الوثيق فيما بينها وبين زيادة كفاءة تحصيل الاشتراكات وديمومة نظم التأمينات الاجتماعية وقدرتها على تأدية الخدمات والمنافع التأمينية المختلفة.

وأشار عودة إلى أن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تمتلك تجربة غنية في تطبيق العديد من هذه الأدلة الاستراتيجية لمجموعة من أنشطتها التشغيلية المختلفة مما أدى إلى رفع سوية أداء هذه الأنشطة، وأكد على أهمية زيادة روابط الاخوة بين الاشقاء العرب من خلال عقد الأنشطة المختلفة التي تساهم في التعاون العربي المشترك في مجال الضمان الاجتماعي وتبادل

الضمان: خروج المرأة مبكراً من سوق العمل يورقنا ويضعف حمايتها

الصبيحي: دور حيوي لبرامج الضمان في الحد من الفقر و(٩٠) مليون دينار نفقات
تقاعدية وتأمينية شهرية حالياً

(٢٢١) ألف متقاعد ضمان بفاتورة شهرية ٨٧ مليون دينار



نظم المركز الإعلامي في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مجموعة من الجلسات الحوارية حول مختلف قضايا الضمان الاجتماعي في كل من محافظة اربد ولواء الرمثا ومحافظة المفرق والتي شارك فيها ممثلون عن الجمعيات والمراكز وهيئات ومؤسسات المجتمع المحلي، والوزارات والمؤسسات الرسمية والخاصة.

محافظة اربد/ الرمثا

وتضمنت الجلسة الحوارية التي ادارها مدير فرع ضمان اليرموك محمد الطعاني ثلاث أوراق عمل، الأولى تحت عنوان «الضمان الاجتماعي ودوره في الحماية الاجتماعية» قدمها مدير المركز الإعلامي والناطق الرسمي باسم المؤسسة

العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي الذي أكد أن الضمان الاجتماعي الشامل يصب في مصلحة الجميع من أصحاب عمل وعاملين وأسر، واقتصاد وطني، وأنه كلما توسعت مظلة الحماية التي يوفرها الضمان، زادت فرص التمكين وفرص التحفيز والاستقرار في سوق العمل، وخاصة للقوى العاملة الأردنية.

وبين الصبيحي أن برامج وتأمينات الضمان الاجتماعي تعزز التنمية وترفع مستوى الحماية الاجتماعية من خلال توفير ما يسمى بأمن الدخل سواء المؤقت أو الدائم مما يحافظ على إنفاق أبناء المجتمع والأسر، موضحاً أن مؤسسة الضمان من

المؤسسات الوطنية التي سيكون لها دور مباشر في خفض نسبة الفقر في الدولة من ١٤٪ إلى ٨٪ بحلول ٢٠٢٥ وفقاً لتوجهات الدولة وأهدافها، كاشفاً أن إحدى دراسات الضمان أثبتت بأن الدخل التقاعدي يسهم في الحد من الفقر في المجتمع الأردني بنسبة ٧,٧٪ إذ لولا وجود الدخل التقاعدي لكانت نسبة الفقر قفزت من النسبة الحالية ١٤,٤٪ إلى ٢٢,١٪.

وأكدت مدير إدارة مكتب اللجان التأمينية والطبية في مؤسسة الضمان الاجتماعي مي القطاونة خلال طرحها لورقة العمل الثانية التي تطرقت إلى «المنافع التأمينية في قانون الضمان الاجتماعي» أن قانون الضمان الاجتماعي ساوى بين الرجل والمرأة في الحقوق والالتزامات، سواء فيما يتعلق بالرواتب التقاعدية بشتى أشكالها: (شيخوخة، وجوبي، مبكر، عجز، وفاة)، أو فيما يتعلق بخدمات تأمين إصابات العمل، أو الانتفاع بالاشتراك الاختياري وإضافة سنوات الخدمة السابقة، موضحة أهميتها، وشروط استحقاقها، وكيفية احتسابها، ودورها في تحقيق الحماية للمؤمن عليهم مستقبلاً، ودعت كل من يلتحق بعمل في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية إلى التحقق من شموله بمظلة الضمان وعلى أساس راتبه الإجمالي الذي يتقاضاه ومن بداية تاريخ التحاقه بالعمل.





إلى كافة العاملين وأصحاب العمل العاملين في منشآتهم إيماناً بما يُحققه ذلك من استقرار للعاملين وانعكاس على عملهم وانتمائهم ونتاجيتهم حيث وصل عدد المشتركين الفعّالين حالياً إلى مليون و (٢٧٤) ألف مؤمن عليه يمثلون حوالي (٧٣٪) من إجمالي المشتغلين على أرض المملكة.

مشيراً أن عدد متقاعدي الضمان وصل حالياً إلى (٢٢١) ألف متقاعد بفاتورة شهرية بلغت (٨٧) مليون دينار، وبين أن دراسات المؤسسة قدّرت نسبة غير المشمولين بالضمان من العاملين الذين ينطبق عليهم قانون الضمان بحوالي (١٤٪) من إجمالي المشتغلين (أكثر من ٢٣٠ ألف عامل)، فيما تُقدّر الاشتراكات المفقودة الناتجة عن هذا التهرب بما يزيد على ١٠٠ مليون دينار سنوياً.

وكشف الصبيحي أن نسبة الفقر في محافظة المفرق بلغت (١٩,٢٪) مقارنة مع النسبة العامة للفقر على مستوى المملكة والبالغة (١٤,٤٪). مشيراً إلى أن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة سوف يسهم بخفض نسبة الفقر في المملكة من (١٤,٤٪) حالياً إلى (٨٪) بحلول ٢٠٢٥ حسب وثيقة الأردن ٢٠٢٥ حسب وثيقة الأردن ٢٠٢٥، وذلك من خلال التوسع في برامج الحماية والتحفيز على العمل في مؤسسات القطاع الخاص مهما كان حجمها، إضافة إلى تسهيل انتقال العمالة الوطنية من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم ليسهل شمولها بمظلة الضمان. داعياً كافة أصحاب العمل في محافظة المفرق إلى الامتثال لقانون الضمان وشمول كافة العاملين لديهم إضافة إلى شمول أنفسهم إذا كانوا يعملون في منشآتهم بهدف توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في المحافظة.

كما وقدم مدير مديرية التوعية التأمينية في المركز الإعلامي علي السنجلوي خلال طرحه لورقة العمل الثالثة التي تطرقت إلى «الاشتراك الاختياري بالضمان وتأمين التعطل عن العمل وتأمين الأمومة» نبذة عن الاشتراك الاختياري وأهميته للمواطن الأردني بشكل عام، مبيّناً الشروط والإجراءات والأسس المتعلقة بهذا الاشتراك، موضحاً بأن جميع خدمات الاشتراك الاختياري من تقديم طلب الاشتراك والإيقاف وطلب الزيادة السنوية وتعديلها أصبح متاح فقط الكترونياً من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للمؤسسة أو من خلال تطبيق الضمان على الهاتف الذكي باسم (الضمان الاجتماعي الأردني)، كما وضح شروط استحقاق بدل تأمين التعطل عن العمل وبدل تأمين الأمومة.

محافظة المفرق

كما وعقد المركز الإعلامي في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي جلسة حوارية مع ممثلي فعاليات المجتمع المدني في محافظة المفرق حول «الضمان الاجتماعي.. واقع وتطلعات».

وتضمنت الجلسة الحوارية التي عقدت في قاعة بلدية المفرق وأدارها خالد القضاة مدير إدارة فرع ضمان المفرق ثلاث أوراق عمل، تطرقت الورقة الأولى إلى «الضمان الاجتماعي ودوره في الحماية الاجتماعية»، قدّمتها مدير المركز الإعلامي الناطق الرسمي باسم المؤسسة موسى الصبيحي الذي أكد أن جوهر الضمان الاجتماعي وغيابته هي توفير الحماية من خلال تأمين دخل معين للفرد يحل محل الكسب عندما ينقطع بسبب المرض أو الإصابة أو الشيخوخة أو الوفاة أو البطالة، مشيراً أن الشمول بالضمان الاجتماعي حق أصيل لكل عامل، باعتباره مظلة حماية آنية ومستقبلية للإنسان العامل وأسرته.

وأشار الصبيحي أن مؤسسة الضمان الاجتماعي تعتبر البيت الآمن لكافة العُمال والموظفين في مختلف القطاعات الاقتصادية لما توفره لهم من حماية اجتماعية واقتصادية مبيّناً أن المؤسسة دخلت مرحلة التغطية الشاملة من خلال مد مظلة الضمان

الضمان الاجتماعي: نسبة التهرب من الاشتراك ١٤٪ من مجموع المشتغلين



وأوضح الصبيحي أنه منذ عام ٢٠١٥ تم شمول العاملين بمنشأتهم في مظلة الضمان وتصل نسبتهم إلى ١٥ بالمئة ولكن لم يشترك منهم سوى ٦ بالمئة فقط.

وأشار إلى التوسع في التوظيف في القطاعات غير المنظمة (غير مرخصة) وهي فئة واسعة تشغل ٤٤٠ ألف عامل وافد يعملون في القطاع غير المنظم وغير مشمولين بالضمان.

وبين مدير فرع الضمان في محافظة مادبا علي الشوابكة ان عدد المشتركين في محافظة مادبا حتى شهر أيلول الحالي بلغ ٨٠٠٠ مؤمن عليه منهم ١٣٣٩ خضوع إختياري فيما بلغ عدد المنشآت المشمولة بالضمان لدى الفرع ١٢٥٠ منشأة.

وأضاف أن عدد معاملات الرواتب التقاعدية بكل أنواعها بلغت ٣٨٥ طلب تخصيص راتب تقاعدي ، فيما تم تنظيم زيارات ميدانية لحوالي ٥٦٠ منشأة خلال العام الحالي.

وتحدث مدير مديرية التوعية التأمينية في المركز الإعلامي علي السنجلوي عن الخدمات الإلكترونية التي توفرها المؤسسة وأهمها الدفع الإلكتروني للأفراد المشتركين اختياريًا أو للمنشآت، إضافة إلى تقديم طلب الإشتراك الاختياري عبر الموقع الإلكتروني حيث تم إستقبال نحو ١٠ آلاف طلب إختياري من أردنيين داخل وخارج المملكة.

مادبا - (بترا) قدر الناطق الإعلامي باسم مؤسسة الضمان الاجتماعي موسى الصبيحي اليوم الاحد نسبة التهرب من الإشتراك بالضمان الاجتماعي بنحو ١٤ بالمئة من المشتغلين في المملكة أي نحو ٢٣٠ ألف عامل مطالبًا المشتركين بالتأكد من اشتراكهم إلكترونيًا من خلال الموقع الإلكتروني لمؤسسة الضمان. وأكد خلال لقاء مع ممثلي وسائل الإعلام المختلفة في مقر فرع الضمان في محافظة مادبا أهمية ثقة المواطن بالمؤسسة لضمان استمراريتها «ولهذا تحرص المؤسسة على إدامة التواصل مع المواطنين ونقله إلى المحافظات».

وقال ان اللقاءات المتواصلة مع المواطنين والإعلاميين مهمة للتعريف بقانون الضمان الاجتماعي وخدمات المؤسسة مؤكدا أن عدم المعرفة والجهل بالقانون يمكن أن تكون سببا في ضياع حقوق المؤمن عليهم مشيرا الى تقصير في متابعة التهرب من الإشتراك وان المطلوب تكثيف المتابعة لأن الجهد المبذول بهذا المجال غير كاف.

وقال الصبيحي أن عدد المشتركين بالضمان الاجتماعي حتى بداية شهر أيلول الحالي بلغ مليونًا و ٢٧٤ ألف مشترك بانخفاض نسبته ٠٫٨ بالمئة، في حين بلغت نسبة النمو الشهري للمتقاعدين ٠٫٦ بالمئة ووصلت إلى ٨٧ مليون دينار ، منوها أن الوضع الطبيعي أن تكون نسبة المشتركين أعلى من نسبة المتقاعدين وهذا تحد يواجهه المؤسسة.

وبين أن الضمان المبكر من أكبر التهديدات للضمان الإجتماعي والذي وصل إلى ١٠٦ آلاف متقاعد أي ما نسبته ٤٧ بالمئة من فئات متقاعدي الضمان مؤكدا أن هذه الظاهرة تهدد مستقبل الضمان حيث أن ٥٩ بالمئة من الفاتورة الشهرية تذهب للتقاعد المبكر.

تهنئة وتبريك

تقدم صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي من عطفة المدير العام وموظفي المؤسسة بالشكر والتقدير على الجهود التي بذلها للحصول على جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز / المركز الأول - المرحلة البرونزية.

تقدمت شركة البعد الثلاثي لصناعة الألبسة الجاهزة ممثلة بمديرها العام أحمد نصيرات بالشكر والتقدير لمدير إدارة فرع ضمان الزرقاء الزميل فايز العجارمة وموظفي الفرع على الجهود المبذولة والتعاون المشترك.

تقدمت الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (ISSA) بالتنسيق مع مكتب ارتباط الدول العربية من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالشكر والامتنان على إقامة فعاليات ورشة عمل إقليمية حول «تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي ونظام الالتزام بتأديتها» في مقر المؤسسة.

تقدم مجلس الخدمات المشتركة في وزارة الشؤون البلدية بالشكر والامتنان للزميل علي الشرعة من فرع ضمان المفرق على الجهود المبذولة واللقاء مع موظفي المجلس لشرح قانون الضمان

تهنئ أسرة المركز الإعلامي ممثلة بمديرها موسى الصبيحي الزميل ماجد وشاح بقدوم المولودة الجديدة
ألـ ١٠٠٠ ف مبارك

قام مدير فرع إدارة ضمان السلط الزميل سمير الدباس بتكريم الموظفين المتميزين في الفرع عن الربع الثاني لعام ٢٠١٨ وهم :
علا الحيارى، سهاد الجزازي، منتهى الطواهييه
لبنى الجزازي، خلود النسور.

فريق الإعداد

أنس أبو إشتية
ماجد وشاح
معزز الكسواني
حمزة الصمادي
د.حمزة مشاقبة
رائدة طوالة

مديرة مديرية الإعلام والاتصال
خلود غنيمة

مدير المركز الإعلامي
موسى الصبيحي